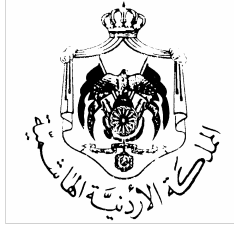


الموضوعات الواردة في التقرير تُعبر عن وجهة نظر خلية



الأمانة العامة
اللجنة الملكية لشؤون القدس
The Royal Committee for Jerusalem Affairs

القدس في وسائل الإعلام الأردنية والعربية

التقرير اليومي

١٠ / كانون الثاني / ٢٠١٨



للمزيد من الأخبار تابعونا على :
<https://www.facebook.com/rcjajo>



<https://www.youtube.com/rcjajordantv>



<https://www.rcja.org.jo>

المحتوى

الأردن والقدس

- الملك يؤكد ضرورة تكثيف الجهود لحماية حقوق الفلسطينيين ٤
- المقدسات المسيحية كما الإسلامية في القدس تنضوي تحت الولاية الهاشمية ٤

شؤون سياسية

- الأمم المتحدة تؤكد "حل الدولتين" رافضة عزم "غواتيمالا" نقل سفارتها إلى القدس ٦
- كحلون يطالب بفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة ٧

اعتداءات

- اختناقات بقمع الاحتلال مسيرة نصر للقدس في الخليل ٨
- اعتقال ٢٠ مواطناً خلال حملة مدامات في الضفة المحتلة وقطاع غزة ومنع فعاليات مقدسية وقمع مسيرة في رام الله ٨
- قراقرع: الاحتلال الإسرائيلي يستهدف أطفال القدس ويمارس أبشع الانتهاكات ١٠

تهويد

- إنشاء جسر سياحي للمشاة جنوب (الأقصى) ١١

هدم منشآت

- إسرائيل هدمت ١٣٢ منشأة فلسطينية في القدس العام الماضي ١٣

تقارير

- مخطط لتسليم مهام "الأونروا" إلى "مفوضية اللاجئين" ١٣

فعاليات

- القدس عربيّة شعار يلزم مجلة "أفكار" اعتباراً من عددها القادم ١٦

برنامج عين على القدس

- متحدثون لـ "عين على القدس": تعديل قانون أساس القدس أخطر تداعيات ١٦
قرار ترمب

آراء

- آخر ضحايا "الديمقراطية" الإسرائيلية: اليهودي ومنقذه ٢٠
- خطاب القدس بدلاً من خطاب الكراهية ٢١

اخبار بالانجليزية

- French ambassador asks: 'Does the Middle East need a new honest broker?' ٢٣
- Israel a step closer to making Jerusalem Jewish-only city ٢٤
- 'Fire and Fury' by all mean ٢٦

التغطية الإخبارية للقدس في وسائل الإعلام الأردنية والفلسطينية

٢٠١٨/١/١٠

الأردن والقدس

الملك يؤكد ضرورة تكثيف الجهود لحماية حقوق الفلسطينيين

عمان - بحث جلالة الملك عبدالله الثاني والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، في اتصال هاتفي امس الثلاثاء، العلاقات الأخوية بين البلدين، والتطورات الإقليمية الراهنة، خصوصا تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية والقدس.

وأكد جلالة الملك، خلال الاتصال، ضرورة تكثيف الجهود وتنسيق المواقف العربية لحماية حقوق الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين في مدينة القدس، ودعم الأشقاء الفلسطينيين في مساعيهم الرامية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. واتفق الزعيان، خلال الاتصال، على استمرار التنسيق والتشاور وبما يسهم في خدمة القضايا العربية. (بترا)

الغد ٢٠١٨/١/١٠ ص ٢

المقدسات المسيحية كما الإسلامية في القدس تنضوي تحت الولاية الهاشمية

زايد الدخيل - عمان - أكد مراقبون أن جهود جلالة الملك عبدالله الثاني في التصدي لمحاولات تغيير الواقع على الأرض، فيما يخص القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، رسالة حازمة للعالم اجمع، لمنع تنفيذ أي مخطط أو محاولات لمصادرة ممتلكات المسيحيين في القدس.

وشددوا على أن المقدسات المسيحية، تحظى بنفس الاهتمام والرعاية التي يوليها جلالته الملك للمقدسات الإسلامية.

وأكد سياسيون ورجال دين لـ"الغد"، أن الأردن يواصل انطلاقةً من الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، جهوده للحفاظ على الأماكن المقدسة، والدفاع عن ممتلكات الكنائس في المحافل الدولية.

وبيّنوا ان الجهود الملكية أعطت بعدا عربيا ودوليا للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس

الشريف.

وعلى مر العصور، حظيت القدس ومقدساتها، بالاهتمام والرعاية الهاشمية، فقد شهد عهد جلالة الملك عبدالله الثاني برعاية المدينة المقدسة ومقدساتها الاسلامية والمسيحية، تميزا واضحا وبارزا على الدوام، سعى بدأب خلاله وما يزال للحفاظ على المقدسات وهوية المدينة المقدسة. وأكد هولاء، ان لقاء جلالة الملك برجال دين وشخصيات وقيادات مسيحية من الأردن والقدس في موقع عماد السيد المسيح عليه السلام في المغطس، أقرب مكان أردني للقدس الشريف، وكذلك لقاء جلالتة مع قداسة بابا الفاتيكان فرنسيس الشهر الماضي، يعد رسالة واضحة للعالم، تفيد بان صاحب الوصاية الكاملة على المقدسات المسيحية والإسلامية في القدس وفلسطين، هو جلالة الملك عبدالله الثاني.

كما وأنها تؤكد أن الرعاية الهاشمية لا تشمل فقط المقدسات، بل تعمل على تعزيز الوجود العربي المسيحي، ودعم صمود كنائس الأرض المقدسة في الحفاظ على مقدساتهم وممتلكاتهم. واعتبر وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية السابق هائل داود، ان الوصاية على الأماكن المقدسة المسيحية والاسلامية في القدس، لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تكون لغير الهاشميين أصحاب الشرعية الدينية والتاريخية والسياسية، وهي امتداد لمفهوم وإرث العهدة العمرية، مؤكداً ان جلالة الملك، يسعى لايقال رسالة واضحة للعالم اجمع، بأن القدس في عيون الهاشميين. وأضاف داود ان الرسالة القوية التي انطلقت من لقاء جلالتة الشهر الماضي في موقع عماد السيد المسيح عليه السلام (المغطس) مع رجال دين وشخصيات وقيادات مسيحية في الأردن والقدس، بمناسبة عيد الميلاد المجيد ورأس السنة الميلادية، تؤكد للعالم اجمع أن الرعاية الهاشمية لا تشمل فقط المقدسات الاسلامية، بل وتعزز الوجود العربي المسيحي، ودعم صمود كنائس الأرض المقدسة في الحفاظ على مقدساتهم وممتلكاتهم.

وكان جلالة الملك، خلال اللقاء أن حق المسلمين والمسيحيين في القدس أبدي خالد، وقال جلالتة "سنوات واجبنا التاريخي الممتد منذ عهد جدنا الشريف الحسين بن علي في حماية ورعاية المقدسات في القدس الشريف".

من جهته؛ اعرب وزير الخارجية الأسبق، رئيس المعهد الملكي للدراسات الدينية، الدكتور كامل أبو جابر، عن اعتزازه بما يجسده جلالة الملك بطروحاته ورؤاه لتعزير المكون المسيحي في القدس. وأشار إلى أن المعايدة في المغطس قبيل زيارة جلالة الملك للفاتيكان وأوروبا، حملت معه ورقة ضغط ورسالة شعبية واضحة، تقول انه صوت المسيحيين كما انه صوت المسلمين.

وبين أبو جابر، أن الرسائل التي حملها رؤساء الكنائس والاساقفة للعالم من لقاء جلالتة في المغطس، تؤكد ان الوصاية على الاماكن المقدسة هاشمية تاريخية، تحمل صوت مسيحي الشرق للعالم.

وأكد ابو جابر اهمية ومركزية دور جلالة الملك بحماية المقدسات في القدس المحتلة، وجهوده الدولية للحفاظ على وضعها التاريخي والقانوني.

بدوره؛ أكد رئيس مركز التعايش الديني الأب نبيل حداد أن لقاء جلالتهم مع بابا الفاتيكان، الشهر الماضي هي رسالة هاشمية، بأن الأردن سيواصل دوره التاريخي والديني في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، استناداً للوصاية الهاشمية على هذه المقدسات، بما يحافظ على هوية مدينة القدس كرمز للسلام.

وأشار حداد إلى ان جلالتهم، اراد اىصال رسالة واضحة للعالم، تؤكد اهمية الدور المحوري الذي يقوده جلالتهم في حماية المقدسات بالقدس، والتزام الأردن بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

وشدد حداد على أن الزيارة الملكية للفاتيكان، رسالة تثبيت للإرث الهاشمي في الوصاية على الأماكن المقدسة، وتؤكد في الوقت نفسه، بان اية مقاربة سياسية حصرية تجاه القدس، سيحرم المدينة من جوهرها الحقيقي.

وكان جلالتهم أكد خلال لقائه البابا فرنسيس، ضرورة تكثيف جهود حماية حقوق الفلسطينيين والمسلمين والمسيحيين في مدينة القدس، التي تمثل مفتاح تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

الغد ١٠/١/٢٠١٨/ص ٣

شؤون سياسية

الأمم المتحدة تؤكد "حل الدولتين" رافضة عزم "غواتيمالا" نقل سفارتها إلى القدس

القدس المحتلة- (وكالات)

من جهة أخرى أكدت الامم المتحدة على لسان الناطق الاعلامي، ستيفان دوجاريك أهمية حل الدولتين ووضع القدس الذي يتقرر مصيرها ضمن مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين رافضة بهذا الصدد عزم دولة غواتيمالا نقل سفارتها إلى مدينة القدس.

وأشار دوجاريك لمندوب وكالة الأنباء الأردنية (بترا) في نيويورك، إلى البيان الذي أصدره الامين العام، انطونيو غوتيريس بخصوص قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مشددا على ان بيانه ينطبق أيضاً على غواتيمالا، فهو مبدأ الامين العام الذي يعتقد ان وضع القدس يجب أن يتم التعامل معه خلال مفاوضات الوضع النهائي من قبل الطرفين، وهذا هو موقف الامين العام كما طالبت الامم المتحدة بانتهاء معاناة اطفال فلسطين والطفلة عهد التميمي، مؤكدة ان احتجاج الاطفال الفلسطينيين يثير قلق المنظمة الدولية.

من جهته قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات إن الحديث الأميركي المتواصل عن صفقات لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو الدعوة لأي مفاوضات أو محادثات غير مقبول لدى القيادة الفلسطينية، ما لم يتم إسقاط إعلان ترمب بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وأضاف عريقات في بيان له أن الرئيس الأميركي دونالد ترمب وخلال خطابه الذي اعترف فيه بالقدس عاصمة لإسرائيل، أخرج القدس من أي مفاوضات، مشددا أنه لا معنى لدولة فلسطينية دون أن تكون القدس عاصمة لها.

الدستور ١٠/١/٢٠١٨ ص ١٥

كحلون يطالب بفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة

برهوم جرابسي- الناصرة - كشفت "يديعوت أحرنوت الإسرائيلية أن وزير المالية موشيه كحلون، زعيم حزب "كولانو"، كان قد عرض على الحكومة في جلستها المنعقدة مطلع الأسبوع الحالي، بفرض "السيادة الإسرائيلية" على مستوطنات الضفة، ما يعني ضم المستوطنات. في حين قال تقرير إسرائيلي، أن حكومة الاحتلال قررت اتباع "التهدة" أمام قطاع غزة، وعدم تفجير الأوضاع، بحسب المزاعم.

وقالت الصحيفة ، إنه عرض على الحكومة في جلستها يوم الأحد، ضم مستوطنات الضفة، بما في ذلك المستوطنات في غور الأردن، وكان هذا بعد أيام من قرار سياسي في المجلس المركزي لحزب الليكود، يدعو إلى فرض "السيادة" على كامل الضفة المحتلة.

وحسب الصحيفة، قال كحلون، "اعتقد أنه حان الوقت لضم الكتل الاستيطانية". أما رئيس تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، وزير التعليم نفتالي بينيت الذي لم يكن متأكد إذا كان كحلون جديا أم مازحا، فقال معقبا: "أيها الزملاء، أنا اقترح التصويت على اقتراح كحلون". ورغم ذلك، فإن الموضوع لم يتحول إلى نقطة نقاش، ولم يتم عرض الأمر على التصويت.

ورأت الصحيفة، أن اقتراح كحلون "جاء على ما يبدو انطلاقا من رغبته في تسريع بداية المفاوضات السياسية وعرض موقف معتدل في مواجهة قرار مركز الليكود. مشروع الليكود وان كان رمزيا وليس ملزما ولكنه يشير إلى المزاج الاساس في الحركة"، حسب تعبير الصحيفة التي قالت أيضاً، إن كحلون يؤيد ضم المستوطنات، ولكنه يعارض مقولة اليمين المتطرف الرفض "للتنازل عن أي شبر" من الضفة. وهو يعتقد بان ضم الكتل الاستيطانية سيبعث برسالة إلى الطرف الاخر بان إسرائيل مستعدة لان تجري مفاوضات على باقي اجزاء يهودا والسامرة، بمعنى - امكانية اخلاء المستوطنات المنعزلة.

من ناحية أخرى، قال تقرير لصحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أمس، أن "إسرائيل تبذل في هذه الأيام جهوداً كبيرة من أجل منع اشتعال عسكري في قطاع غزة. وذلك لعدم وجود بديل واضح لحكم حماس والرغبة في مواصلة بناء عائق الانفاق، ولكن ترتبط بها أيضاً اعتبارات أخرى، الأساسية منها يتعلق بالجبهة الشمالية وتأثير إيران هناك، وهي مسألة تقف الآن على رأس سلم أولويات إسرائيل".

الغد ١٠/١/٢٠١٨/ص ٢٣

اعتداءات

اختناقات بقمع الاحتلال مسيرة نصر للقدس في الخليل

أصيب عدد من المواطنين بالاختناق في مواجهات اندلعت مساء الثلاثاء بين المواطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة باب الزاوية وسط مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة. وشارك عشرات المواطنين في المسيرة التي انطلقت بعد صلاة المغرب من دوار "أبن رشد" بدعوة من القوى والفصائل بالمحافظة صوب نقاط التماس تنديداً بقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اعتبار مدينة القدس عاصمة لإسرائيل. وهتف المشاركون في المسيرة رفضاً للسياسات الإسرائيلية والأمريكية بحق الفلسطينيين وقضيتهم.

وفور وصول المسيرة منطقة باب الزاوية هاجمتها قوات الاحتلال بقنابلها الغازية والصوتية، وفرقتها، ما أوقع عدّة حالات اختناق في صفوف المواطنين.

موقع مدينة القدس ٩/١/٢٠١٨

اعتقال ٢٠ مواطناً خلال حملة مدهمات في الضفة المحتلة

وقطاع غزة ومنع فعاليات مقدسية وقمع مسيرة في رام الله

القدس المحتلة- (وكالات)- من جانب آخر داهمت المخابرات الإسرائيلية وشرطة الاحتلال وقوات معززة من الجيش فندق الدار في شارع نابلس رقم ٣٥-٥٥، ومنعت إقامة فعالية مقدسية بعنوان "أما أن للعالم أن يسمع صرخة القدس" التي كان من المقرر إقامتها في فندق الدار بالقدس، بمشاركة مؤسستي الدار الثقافة ومؤسسة إيليا للإعلام.

وقامت تلك القوة بمحاصرة الفندق ومنعت المشاركين من الدخول، وقامت كذلك بمصادرة اليافطة المرفوعة في قاعة المؤتمر، وسلمت مدير مؤسسة الدار الثقافية المهندس سامر نسيبه عضو الهيئة الإسلامية العليا ورقة استدعاء للمخابرات الإسرائيلية.

كما قمعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مسيرة سلمية انطلقت من مدينة البيرة، إلى المدخل الشمالي للمدينة، وذلك بإطلاق وابل من قنابل الصوت باتجاه المتظاهرين. وأفادت مصادر، أن قوات الاحتلال أطلقت قنابل الصوت صوب المشاركين في المسيرة، التي دعت إليها حركة "فتح"، تنديدا بإعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب الجائر بشأن القدس. كما قامت تلك القوات بإبعاد الطواقم الصحفية من المكان بالقوة.

واعتقلت قوات الاحتلال، ١٦ مواطنا خلال حملة مدامات في الضفة المحتلة. وقالت مصادر محلية إن قوات الاحتلال اعتقلت أربعة شبان من مخيم العروب شمال الخليل جنوب الضفة، هوم: عمر محمد عاصي (٢٦ عاما) وأيمن القصاص (٢٠ عاما)، ونسيم تيسير عبد الطيبي (١٨ عاما) وشقيقه يوسف (١٨ عاما).

كما داهمت قوات الاحتلال عدة أحياء بمدينة الخليل وبلدات السموع ويطا وإذنا، ونصبت حواجزها العسكرية على مداخل بلدات سعير وحلحول، وعلى مدخل مدينة الخليل الشمالي، وعملت على إيقاف المركبات وتفتيشها والتدقيق في بطاقات المواطنين، ما تسبب في إعاقة مرورهم.

وفي جنين شمالا، اعتقلت قوات الاحتلال ٤ مواطنين من بلدة يعبد جنوب غرب المدينة، حيث ذكرت مصادر محلية أن قوات الاحتلال اعتقلت عضو المجلس البلدي أمجد محمود عطاطرة، والأسير المحرر محمد فتحي عمارنة، وراسم محمود زيد، وناصر حمارشة، بعد اقتحامها البلدة ومداهمة منازلهم وتفتيشها.

وأيضاً اعتقلت قوات الاحتلال، ثلاثة مواطنين من محافظة نابلس، واستولت على جرار زراعي من بلدة قصرة جنوبا.

وأفادت مصادر محلية أن قوات الاحتلال اقتحمت عدة بلدات جنوب وشرق المدينة، واعتقلت المواطن عبد الرحيم محمد زيتاوي (٤٠ عاما)، بعد دهم منزله، وتفتيشه، في بلدة جماعين جنوبا، كما اعتقلت الشاب أنس محمد شحادة (١٩ عاما)، بعد مداهمة منزل ذويه في بلدة بيت فوريك شرقا.

وأضافت المصادر، أن الاحتلال اعتقل المزارع قصي عبد المنعم أبو ريدة في الأربعينيات من عمره، أثناء عمله في أرضه في بلدة قصرة، واستولت على جراره الزراعي.

وفي بيت لحم، اعتقلت قوات الاحتلال المواطن محمد لطفي دعامسة في مخيم عابدة شمال بيت لحم، وداهمت منزل المواطن رجوان بدير من بلدة الدوحة غربا.

كما اعتقلت قوات الاحتلال، أربعة شبان من مناطق مختلفة بمدينة القدس، وحولتهم إلى مراكز توقيف وتحقيق تابعة لها.

واعتقلت قوات البحرية التابعة للاحتلال، ٤ صيادين فلسطينيين، وصادرت قاربين في عرض بحر شمال قطاع غزة.

بدوره استنكر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة.

من زاوية أخرى تواصلت الفعاليات الشعبية في قطاع غزة ضد قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، حيث شارك المئات في مسيرة دعت لها القوى الوطنية والإسلامية دعماً للقدس واستنكاراً لقرار ترامب.

وانطلقت المسيرة من مفترق السرايا في مدينة غزة إلى برج شوا وحصري، حيث حمل المتظاهرون شعارات تندد بقرار ترامب وتؤكد على أن القدس العاصمة الأبدية والموحدة للدولة الفلسطينية....

الدستور ١٠/١/٢٠١٨ ص ١٥

قراقع: الاحتلال الإسرائيلي يستهدف أطفال القدس ويمارس أبشع الانتهاكات

أش أ - قال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين عيسى قراقع، إن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تستهدف الأطفال المقدسيين بشكل ممنهج ومتعمد، سواء بإطلاق الرصاص الحي عليهم خلال عملية الاعتقال بهدف القتل أو من خلال سياسة الاعتقالات الواسعة التي تطالهم.

وأضاف قراقع خلال مؤتمر صحفي عقد برام الله، اليوم الثلاثاء، بحضور رئيس لجنة أهالي أسرى القدس أمجد أبو عصب، ووالدة الأسير المقدسي صهيب الأعور، أن الاحتلال يرتكب جرائم عنيفة وواضحة، والطفولة الفلسطينية تتعرض للخطر الشديد، والدائم، أمام صمت المجتمع الدولي، وعدم تدخل أو ملاحقة قانونية على انتهاك إسرائيل للقانون الدولي، ولاتفاقية حقوق الطفل العالمية.

وأوضح أن سلطات الاحتلال صعّدت من استهدافها للقدس والمقدسيين خلال السنوات القليلة الماضية، ولوحظ أن هناك هجمة منظمة بحق الأطفال المقدسيين بشكل خاص، وتصاعدت حملات الاعتقال للمقدسيين، ذكورا وإناثا، صغارا وكبارا.

وأشار إلى أنه خلال العام المنصرم ٢٠١٧ سجل (٢٤٣٦) حالة اعتقال في صفوف المقدسيين، وهذه تشكل نسبة (٣٦,١%) من إجمالي الاعتقالات خلال العام نفسه، أي أكثر من ثلث إجمالي

الاعتقالات خلال العام ٢٠١٧ كانت من القدس، وأن ما سُجِّل من اعتقالات في مدينة القدس خلال العام ٢٠١٧ شكل زيادة قدرها (٢٣,٥%) عن العام ٢٠١٦ .

ولفت إلى أنه خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وفي سابقة خطيرة، حولت سلطات الاحتلال العديد من المعتقلين المقدسيين بينهم أطفال قُصِّر إلى الاعتقال الإداري.

وبين قرائع، أن هيئة شؤون الأسرى والمحررين، رصدت اعتقال نحو (١٤٦٧) طفلاً من كافة محافظات الوطن، وأن نصيب القدس كان حوالي (٨٠٠) طفل، ويشكلون نحو (٥٤,٥%) من إجمالي الاعتقالات التي استهدفت الأطفال الفلسطينيين.

وأضاف أن نسبة اعتقال الأطفال المقدسيين خلال العام ٢٠١٧ شكلت زيادة قدرها (٢٠%) عن العام ٢٠١٦، شمل اعتقال أطفال، حيث أُعتقل ٥٤ طفلاً أقل دون ١٢ عاماً، و٨٨ امرأة و٦ قاصرات، وأصغر المعتقلين طفل عمره ٦ سنوات من سلوان، وطفل من حي شعفاط بالقدس عمره ٧ سنوات.

وبين، أن الاحتلال تعمد الاعتداءات الوحشية على المتظاهرين وإصابتهم بجروح بليغة، واستخدام الهراوات والقنابل الصوتية، والغاز، والرصاص، وغاز الفلفل، والمياه العادمة، والضرب المبرح، وهناك شهادات كثيرة تشير إلى تعرض المعتقلين للتعذيب، والتنكيل، والمعاملة القاسية منذ لحظة اعتقالهم، وخلال استجوابهم.

وقال إن سلطات الاحتلال صعّدت من استهدافها لفتى الأطفال، والشباب، بهدف تشويه مستقبل الأطفال، وتدمير واقع الشباب الفلسطيني.

وبهذا الصدد، تابع بالأرقام وخلال رصدنا للاعتقالات والفئات العمرية من المعتقلين الفلسطينيين في القدس نجد أن ما نسبته (٧٠%) من المقدسيين الذين طالتهم الاعتقالات الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٧ كانوا من فتى الشباب والأطفال (ذكورا وإناثا)، حيث شكّلت نسبة اعتقال الأطفال نحو (٣٢,٨%) من مجموع الاعتقالات خلال العام المنصرم، فيما كانت نسبة الشباب الذين تعرضوا للاعتقال وأعمارهم تتراوح ما بين ١٨-٣٠ عاماً، نحو (٣٧,٢%) من مجموع الاعتقالات خلال العام ٢٠١٧، والفئات العمرية الأخرى شكلت ما نسبته (٣٠%) من مجموع تلك الاعتقالات.

اليوم السابع ٢٠١٨/١/٩

تهويد

إنشاء جسر سياحي للمشاة جنوب (الأقصى)

القدس المحتلة - الرأي- شرعت بلدية الاحتلال الإسرائيلي بالقدس المحتلة، بإجراءات صادرة أراضي بملكية خاصة للفلسطينيين، وذلك لتنفيذ مخطط جسر يربط سلوان بساحة البراق جنوب المسجد الأقصى المبارك بطول ١٩٧ متراً وبارتفاع ٣٠ متراً، ويربط بين حي الثوري ومنطقة النبي داود مروراً

بوادي الربابة وذلك ضمن مشروع تغيير وجه القدس، والقطار الطائر (التلفريك) الذي يربط خط السكة الحديدية القديمة (محطة القدس العثمانية) بمنطقة باب المغاربة ، ومحطة مرز الزوار في البويرة الاستيطانية (جمعية العاد) الاستيطاني.

وكشف مركز معلومات وادي حلوة أن بلدية الاحتلال تخطط لبناء (جسر سياحي للمشاة) في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك، بإشراف ما يسمى (سلطة تطوير القدس) التي تعمل على تغيير البنية التحتية في المنطقة الجنوبية للبلدة القديمة والمسجد الأقصى المبارك، وللقصور الاموية وباب المغاربة بالتعاون مع (العاد) وحركات استيطانية وجمعيات وهيئات ومؤسسات رسمية حكومية مدعومة من الائتلاف الحاكم بقيادة بنيامين نتانياهو واليمين المتطرف في إسرائيل.

وأوضح المركز، أن طواقم مشتركة من البلدية و(سلطة الآثار والطبيعة) اقتحمت برفقة أفراد من قوات الاحتلال الإثنيين حي وادي الربابة بالبلدة، ونفذت أعمال حفر في عدة مناطق بأراضي الحي، تمهيداً لإقامة الجسر السياحي.

ونفذت طواقم البلدية عملية حفر بآليات ضخمة في عدة نقاط بحي وادي الربابة لفحص التربة ولمحاولة وضع وتثبيت أساسات للجسر المنوي إقامته، إلا أصحاب الأراضي وأهالي سلوان منعوهم من إكمال عمليات الحفر، وخلال ذلك انتقلت الطواقم لأعمال حفر داخل البويرة الاستيطانية في الحي.

ولفت المركز إلى أن مستوطنين كانوا برفقة طواقم البلدية في وادي الربابة للإشراف على أعمال الحفر، كما رافقهم أحد المستوطنين المتدينين بحجة (التأكد من عدم وجود قبور قديمة بالمنطقة المراد تنفيذ المخطط بها).

من جهتها، اعتبرت محافظة القدس المخطط الجديد تهويداً وتغييراً للطابع التاريخي للمنطقة.

وقال نائب محافظ القدس عبد الله صيام، إن بلدية الاحتلال في القدس تخطط لبناء هذا الجسر لصالح ما يسمى (مدينة داوود) والحوض المقدس الذي تسعى لإقامته، في وقت منعت فيه سلطات الاحتلال المواطنين في المنطقة من استخدام أراضيهم حتى إشعار آخر؛ الأمر الذي يعني مصادرتها لصالح مشاريع استيطانية.

وحذر صيام من خطورة هذه الحفريات التي وصلت إلى أساسات المسجد الأقصى ونتج عنها تشققات في جدران المنازل المحيطة.

الراي ١٠/١/٢٠١٨ ص ٥

هدم منشآت

إسرائيل هدمت ١٣٢ منشأة فلسطينية في القدس العام الماضي وثق تقرير حقوقي، إقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلية على تنفيذ ما لا يقل عن ١٣٢ عملية هدم في مدينة القدس المحتلة، خلال العام الماضي.

وأوضحت معطيات التقرير الصادر عن مركز "القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان"، الثلاثاء، أن آليات الاحتلال الإسرائيلي هدمت ١٣٢ منشأة سكنية وتجارية وزراعية في مدينة القدس وضواحيها، خلال عام ٢٠١٧ الماضي.

وبيّنت أن من ضمن المنشآت التي تم هدمها؛ ٦٥ منزلا سكنيا، و ٢٠ منشأة تجارية، و ١٧ حظيرة لتربية الأغنام، فضلا عن ٦ منازل قيد الإنشاء، و ٧ غرف زراعية، إلى جانب مخازن ومواقف للمركبات.

وأسفرت عمليات الهدم الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة وضواحيها العام الماضي، عن تشريد ٢٤٠ فلسطينيا؛ نصفهم من الأطفال، بحسب ما وثقه التقرير.

وفي السياق ذاته، أجبرت السلطات الإسرائيلية ٢٥ مواطنا مقدسيا على هدم منازلهم "ذاتيا"، لتجنب دفع الغرامات وتكاليف الهدم الباهظة التي تفرضها بلدية القدس الاحتلالية عليهم.

وذكر المركز الحقوقي الفلسطيني، أن سلطات الاحتلال تتذرع بثلاث حجج لهدم المنشآت الفلسطينية؛ وهي البناء بدون ترخيص، والهدم لدواعٍ أمنية أو لأسباب عقابية.

الراي ٢٠١٨/١/١٠ ص ٥

تقارير

مخطط لتسليم مهام "الأونروا" إلى "مفوضية اللاجئين"

نادية سعد الدين - عمان - قالت منظمة التحرير الفلسطينية إن "هناك مخططا أميركيا إسرائيليا لتحويل مهام وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، عقب إنهاء عملها، إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بذريعة عجز الوكالة عن تقديم الخدمات والحماية اللازمة للاجئين الفلسطينيين".

وأوضح مدير عام دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في المنظمة، أحمد حنون، لـ"الغد" من فلسطين المحتلة، أن "المساعي الأميركية والإسرائيلية الراهنة تستهدف تسليم خدمات الأونروا، تباعا،

للمفوضية، بحيث تنتقل مهام المساعدة والحماية التي يتم تقديمها لأكثر من خمسة ملايين لاجيء فلسطيني، منهم زهاء مليوني لاجئ بالأردن، من الوكالة إلى المفوضية السامية".

وأضاف أن المخطط "يهدف إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين حيثما يتواجدون، وتنحية قضية حق العودة عن مفاوضات الحل النهائي"، مبيناً أنه "لا توجد لدى المفوضية السامية أية حلول أخرى لقضية اللاجئين سوى التوطين".

ونوه حنون إلى أن ذلك يتزامن مع "إمتناع الإدارة الأميركية، حتى الآن، عن تحويل الدفعة المالية المخصصة من مساعداتها إلى "الأونروا"، والبالغة ١٢٥ مليون دولار، والتي كان من المفترض تقديمها منذ شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي".

وأكد أن "إنهاء عمل الأونروا يتم بتحقيق حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار الدولي ١٩٤، وتصويت غالبية أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بتغيير التفويض الممنوح إليها، وهو أمر ليس وارداً، عدا إنهيار الوكالة نتيجة العجز المالي، وهذا ما تستهدفه المحاولات الأميركية والإسرائيلية الراهنة"، بحسبه.

ولفت إلى أن "الولايات المتحدة ماضية في خطوة وقف المساعدات الممنوحة للأونروا، حتى لو تراجعت عن قرار التجميد لفترة، وصولاً إلى محاولة تفكيك الوكالة وإنهاء عملها، وإسقاط حق العودة، وطرح التوطين باعتباره الحل البديل الأمثل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك بعد تنحية قضية القدس عن المفاوضات".

واعتبر أن "ربط موضوع المساعدات للأونروا بالمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية محاولة لابتزاز سياسي مرفوض من قبل القيادة الفلسطينية، بما يحمله ذلك من دلالات خطيرة غداة قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، "الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي"، ونقل سفارة بلاده إليها، وعقب القرار الإسرائيلي بضم الضفة الغربية، بما فيها القدس، للسيادة الإسرائيلية".

وأكد ضرورة دعوة المفوض العام للأونروا إلى عقد اجتماع طارئ للجنة الاستشارية لبحث الأزمة الحقيقية التي تمرّ بها الوكالة، تزامناً مع طلب اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي لمناقشة أزمة الوكالة".

وقال إن "دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين بالمنظمة تجري اتصالات كثيفة مع كافة الجهات المعنية لتجاوز الأزمة الحالية، ومعالجة مأزق حجب التمويل أو منعه لفترة أو وقفه"، مشدداً على ضرورة استمرار عمل الأونروا وتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين إلى حين حل قضيتهم وفق القرار ١٩٤.

وأشار إلى أن "الأونروا تعبّر عن التزام المجتمع الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين"، لافتاً إلى أهمية "تأمين الدول المانحة للدعم اللازم إلى الوكالة حتى تستطيع الاستمرار بمهامها، باعتبارها عامل استقرار وأمن بالمنطقة".

وكانت "الهيئة ٣٠٢ للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين" قد نشرت نصاً قالت إنه وثيقة "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي أعلنت عنها في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٧، وتدعو إلى إنهاء ولاية "الأونروا وتحويل خدماتها إلى المفوضية".

وحذرت الهيئة، وفق ما ورد في كالة "قدس نت للأبناء" الفلسطينية، من خطورة الوثيقة على المستقبل الإنساني والسياسي والأمني للاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا. وتستند الوثيقة، في منظورها، إلى قابلية تطبيق البند ١- د من اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين الفلسطينيين، موضحة أن إنهاء ولاية الأونروا يتطلب قراراً من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعد ذلك يتم تطبيق هذا البند من الاتفاقية، الذي ينطبق على الفلسطينيين بشكل كامل وليس على أفراد معينين.

ولفتت إلى "عدم قدرة الأونروا على القيام بمهامها والوفاء بولايتها في مجال الحماية أو المساعدة، على الرغم من استمرار وجودها، مما يتبين ذلك بقرار من الجمعية العامة والتقارير السنوية للأونروا، وبيانات من الأونروا بأنها قد أوقفت أنشطتها". واعتبرت أن أبرز مؤشرات عجز الوكالة يتمثل في "عدم استمرار توفير الحماية، والأمن، وعدم إمكانية استنفاد اللاجئين الفلسطينيين من الحماية والمساعدة المقدمة من الوكالة، ووجود عقبات فعلية وقانونية تحول دون الوصول إلى منطقة عمليات الوكالة، وشعور اللاجئين بالفقر أو التمييز وعدم المساواة والاضطهاد، أو وجود مشكلة في عدم امتلاك وثائق السفر وتقييد حركة التنقل والسفر بالنسبة للاجئين من منطقة عمل الوكالة للخارج والعكس، بما يؤثر على السلامة والأمن الشخصي". وقالت الوثيقة إن هناك "عدداً من اللاجئين الفلسطينيين قد اكتسبوا الجنسية والحماية من بلدان أخرى، ولم يعودوا بحاجة إلى الحماية بموجب اتفاقية عام ١٩٥١، ولكن ذلك لا يخل بمعنى "اللاجئين" و"النازحين" كما هو مستخدم في مختلف قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي".

الغد ١٠/١/٢٠١٨/ص ٢٣

فعاليات

القدس عربية شعار يلزم مجلة "أفكار" اعتباراً من عددها القادم

عمان - الغد - قرّرت هيئة تحرير مجلة "أفكار" برئاسة الروائي جمال ناجي والتي تصدر عن وزارة الثقافة وضع شعار خاص يتضمّن تصميماً فنياً عن عروبة القدس على غلافها اعتباراً من العدد القادم ٣٤٦ وما سيليه من أعداد. ويتألّف الشّعار الذي صمّمه الشاعر والفنان محمد خضير من المفردات التالية: قبة الصخرة المشرفة كُبعد إسلامي للمدينة، كنيسة القيامة كُبعد مسيحي، وغصن وحبّات من الزيتون كُبعد لعاصمة السلام العربية الفلسطينية، ضمن إطار ذي طابع بريديّ يوحي بالرّسالة التي يحملها هذا الشّعار.

كما تقوم "أفكار" بالتّحضير لإصدار عدد خاص من المجلة عن القدس، يشارك فيه نخبة من أبرز الخبراء والمختصّين في تاريخ القدس وجغرافيّتها وديمغرافيّتها وجذور الوصاية الهاشميّة عليها ومكائنتها الإسلاميّة والمسيحيّة وموقعها في الآداب والفنون العربيّة والعالميّة والمخالفات القانونيّة التي ارتكبتها الإدارة الأميركيّة بقرارها اعتبار القدس عاصمة "إسرائيل"، إضافة إلى إضاءات تتّصل بمحاولات تهويدها، وبمستقبل الصّراع على القدس في المنطقة وفي العالم.

ومن المتوقّع أن يشكّل هذا العدد مرجعاً للباحثين عن الحقائق التاريخيّة والقانونيّة والسياسيّة والثقافيّة ذات الصلة بمدينة القدس، وسيتم توزيعه على نطاق واسع في الوزارات والجامعات والمدارس ومؤسسات المجتمع المدني وسواها.

وقد صرّح رئيس تحرير المجلة بأنّ القدس أصبحت بؤرة التّقاء تاريخي بين الدولة والمجتمع والقوى الوطنيّة والعالميّن الإسلاميّ والمسيحيّ والعالم الحرّ بما يؤكّد عروبتها وينسف الادّعاءات الإسرائيليّة والتهويديّة من أساسها.

الغد ١٠/١/٢٠١٨/ص ١٣

برنامج عين على القدس

متحدثون لـ "عين على القدس": تعديل قانون أساس القدس أخطر تداعيات قرار ترمب

عمان - أجمع سياسيون ودبلوماسيون على أن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، فتح شهية سلطات الاحتلال على العمل المتسارع من أجل تغيير معالم المدينة المقدسة وفق الرؤية الاحتلالية القائمة على شرعنة التهويد وتغيير الخارطة

الديمغرافية والضم والتهجير، في وقت تؤكد محامية إسرائيلية أن "إسرائيل تنتهك كل القوانين، بما في ذلك قوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي".

وأشار هؤلاء في حديث لبرنامج "عين على القدس" الذي بثه التلفزيون الأردني مساء امس الاول الاثنين، إلى ان الاحتلال بدأ بعد قرار ترمب يتحدث بصوت علني عن تقليص الوجود الفلسطيني في القدس وهدم المنازل ومصادرة الأراضي والعقارات، وتوسيع الاستيطان وتسمين المستوطنات، مشيرين أيضاً إلى تصويت الكنيست الإسرائيلي على قانون أساس القدس الذي تم وضعه عام ١٩٨٠ وتقييد تعديله بموافقة ثلثي أعضائه.

وأوضح سفير منظمة التعاون الإسلامي لدى فلسطين، الدكتور أحمد الرويضي، أن تصويت الكنيست الإسرائيلي على قانون أساس القدس يشكل رسالة سياسية إلى الشعب الفلسطيني الذي يتحرك سياسياً وشعبياً ضد قرار ترمب، وأيضاً رسالة إلى العالم العربي والإسلامي الذي تجلّى بالموقف الأردني وبقمة اسطنبول الإسلامية وقمة وزراء خارجية الدول العربية، وأيضاً الموقف الدولي الرفض لقرار ترمب، فجاء تصويت الكنيست على تعديل القانون وتحديد الجزئية التي تقول ان "القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، ولن يجري أي تعديل على ذلك إلا بموافقة ٨٠ عضو كنيست من أصل ١٢٠"، وبما أن نظام الحكم في إسرائيل قائم على الائتلاف، فإنه لن يكون هناك ائتلاف لديه ٨٠ عضو كنيست، وهذا يعني أن القدس ستبقى عاصمة لدولة الاحتلال.

وأعرب الرويضي عن اعتقاده أن التوقيت كان له بعد سياسي وليس بعد قانوني بالمطلق وليس مجرد تعديل قانون، وهي رسالة مفهومة جيداً لأنه في الإطار الآخر لم يحدد مفهوم أين القدس الموحدة، وبالتالي ترافق مع تعديل القانون الحديث عن ضم مستوطنات جديدة تبدأ بمعاييره أدوميم وقيثار بالشرق، والتخلص من أحياء فلسطينية فيها اكتظاظ سكاني كمخيم شعفاط ورأس خميس وعناتا وكفر عقب، التي يوجد بها حوالي ١٠٠ ألف مواطن مقدسي، سيصبحون بلا هوية وبلا حق العودة للقدس، ويقلص بالتالي عدد المقدسيين في بداية المعركة الديمغرافية التي أطلقتها إسرائيل بعد قرار ترمب.

واكد أن قرار ترمب في الحقيقة لن يغير من الواقع على الأرض، ذلك أن القدس الشرقية جزء من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، والقرارات الدولية بالمجمل تجمع على ذلك، وكذلك قرار محكمة العدل الدولية وقرارات اليونسكو ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، إضافة إلى الكثير من الدول الأوروبية، وهذا يعني أن العالم يجمع على أن مستقبل القدس يتحدد في إطار سياسي ضمن عملية سياسية وليس بقرار فردي لا من الإدارة الأميركية ولا من الجانب الإسرائيلي.

وأشار الرويضي إلى تبلور موقف واضح وصريح للقيادة الفلسطينية بأن الولايات المتحدة لن تكون راعية مؤتمنة على العملية السياسية في المستقبل، ويجري الحديث الآن عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وأطراف دولية أخرى.

وقال عضو الكنيست السابق، المحامي أسامة السعدي، إن الاحتلال يريد تغيير الوضع في المدينة المقدسة بشكل رسمي وقانوني من جهة، وفرض على أرض الواقع سياسة جديدة تتمثل بتهويد المدينة وطرد المقدسيين في إطار مخطط يجري تنفيذه على أرض الواقع لتغيير معالم المدينة المقدسة وهويتها.

من جانبه أوضح النائب العربي في الكنيست، الدكتور يوسف جبارين، أن قانون القدس الأخير يهدف عمليا إلى تقييد رئيس الحكومة والحكومة بأي مفاوضات مستقبلية فحواها أن "أي تنازل عن سيادة إسرائيلية في القدس يجب أن يمرر بأغلبية ثلثي أعضاء الكنيست"، مشيرا إلى أن هذا نادرا ما يحدث، وبالتالي هناك محاولة لسد الطريق أمام أي إمكانية للتسوية في المستقبل حول القدس.

وقال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان وليد عساف، إن سلطات الاحتلال تريد أن تخلي ٣٠ بالمئة من الأراضي الفلسطينية من خلال هدم التجمعات الواقعة في السفوح الشرقية لمدينة القدس والأغوار بشكل كامل، في إطار خطوة تترافق مع خطوات أخرى في مناطق أخرى، مشيرا إلى أن هناك بعدا آخر لما يحدث، وهو عزل مدينة القدس تماما وربط المستوطنة الكبرى معاليه أدوميم مع مدينة القدس لمحاصرة التجمعات الفلسطينية وعزلها وفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها بشكل كامل، وتهجير آلاف العائلات الفلسطينية وهدم مساكنها.

من جانبه أشار الخبير في شؤون القدس فؤاد الحلاق، إلى وجود ١٨ تجمعا بدويا شرقي مدينة القدس يقيم بها الآلاف من البدو تريد إسرائيل إزالتهم من مناطق سكنهم وطردهم إلى أماكن أخرى، لفتح المجال لتنفيذ مخطط (A1) الذي يتمثل ببناء ٣٩٠٠ وحدة استيطانية تستوعب ٢٠ ألف مستوطن على أراض تقدر بـ ١٢ ألف دونم، وربط معاليه أدوميم بالقدس الشرقية، لاستحالة إقامة عاصمة للفلسطينيين في القدس المحتلة، لأن هذه المنطقة هي الوحيدة المتبقية للفلسطينيين للنمو السكاني والتوسع الحضري، وإقامة عاصمتهم المستقبلية في القدس الشرقية وتوسعتها في هذه المنطقة.

وأوضح أحد مشايخ عرب الجهالين في القدس الشيخ ضيف الله أبو داهوك، أن العشائر البدوية الموجودة حول مدينة القدس، معظمها من قبيلة الجهالين التي طردت من أراضيها شرقي بئر السبع ومدينة الخليل قسرا عام ١٩٤٩ إلى منطقة القدس، وسكنت بادية شرقي مدينة القدس كاملة، ودعمتهم آنذاك في هذا الأمر الحكومة الأردنية، ولا تزال عشائر الجهالين وبعض عشائر قبيلة الكعابنة تقيم في هذه الأراضي، ولهم دور في النضال الفلسطيني منذ أن هجرت من أراضيها الأصلية إلى داخل وخارج فلسطين، وقدمت الكثير من الشهداء والجرحى والمعتقلين.

وأضاف، ان الأراضي التي نسكنها تابعة للقدس الشرقية، وبعضها تابع للأوقاف الإسلامية، ورغم جميع الانتهاكات الإسرائيلية فلن نخرج من هذه الأرض التي تريد إسرائيل بشتى الوسائل إجبارنا على الخروج منها، مشيراً إلى أن إسرائيل تضرب جميع القوانين والقرارات الدولية بعرض الحائط، ولا توجد جهة إسرائيلية نزيهة فيما يتعلق بمعاناتهم.

واكد أبو داهوك أن أهم شيء في دعم التجمعات البدوية هو تثبيتها في مكانها، لأنها عرضة لمشاريع الاقتلاع والترحيل بشكل دائم، مشيراً إلى أن هدم منشآت سكناهم تزيدهم إصراراً على انتزاع حقهم في الحياة التي يريد الاحتلال مصادرتها، ضارباً مثلاً بمدرسة أنشأها البدو من إطارات السيارات يدرس داخلها أطفالهم.

وقال المدرس في كلية الأمة التابعة لأوقاف القدس، الشيخ إبراهيم الهرش، إن الإسهام الأول والرئيسي الذي يقدمه البدو، هو مجرد سكناهم وصمودهم في هذه الأرض حماية لها، مشيراً إلى أن العشائر في محيط القدس البدوية تعتبر خط الدفاع الأول خارج حدود المدينة، كما أسهموا في سكناهم في هذه الأرض واستصلاحها والصمود فيها في صد الهجمة الاستيطانية على كثير من أراضيها، رغم أنهم الآن يواجهون مشاريع الترحيل من أراضيهم، وتهدم بيوتهم إلا أنهم يعيدون بناءها من جديد كلما هدمت.

وأوضح الهرش أن متطلبات التجمعات البدوية تختلف من تجمعات لأخرى، لأن هناك تجمعات شبه قروية، وهناك تجمعات رعوية، وكل تجمع بحاجة إلى مساعدة مختلفة تعينهم على الثبات في أماكنهم، مشيراً إلى وجود تعاون كبير بين التجمعات البدوية وأهل القدس وعرب النقب وفلسطين عام ١٩٤٨، ويعملون مع جميع الجهات من الأوقاف الإسلامية والهيئات الدولية، وحتى المحاكم الإسرائيلية في محاولة لمنع هدم منشآتهم ووقف الانتهاكات بحقهم.

وقالت الإسرائيلية نفتيع مرشيف المحامية عن التجمع البدوي الذي أخطر سكانه بالإخلاء في جبل البابا:

من وجهة نظر قانوني تقوم إسرائيل بانتهاك كل القوانين وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، الذي يمنع أي ترحيل لسكان الأصليين في المناطق المحتلة من أماكن سكناهم، بغض النظر إن كانت مرخصة أم غير مرخصة، مشيرة إلى أن هدف إسرائيل من الاستيلاء على أراضي البدو هو ضمها إلى مخطط القدس الكبرى.

وأظهر تقرير "القدس في عيون الأردنيين" أثر المسابقات المدرسية في تشكيل وعي الأجيال الصاعدة ودورها في تعلق طلاب المدارس بالقدس والمقدسات.

وقال أطفال مشاركون في المسابقات إنهم استفادوا من خلال توعيتهم بأهمية القدس والمقدسات، وصاروا يتابعون أخبار القدس ويهتمون أكثر بمجريات الأحداث فيها، وترجموا ذلك من

خلال مواهبهم ورسوماتهم في هذه المسابقات للتعبير عن انتماهم لقضية القدس، معربين عن سعادتهم في المشاركة في هذه النشاطات المتعلقة بالقدس، وآملين بتحررها من الاحتلال وعودتها إلى أهلها العرب.

وقال مشرفون على المسابقات، انهم حريصون على بقاء الشعور الوطني وتجذير الإحساس بالمسؤولية لديهم تجاه الأدوار التي تعزز هذا التواصل في المدارس، مشيرين إلى أهمية دور المؤسسات والجمعيات والمهتمين الداعمين لهذه النشاطات في تعزيز الشعور الوطني وبقاء القضية حاضرة في اهتمام الجيل.(بترا).

الدستور ٢٠١٨/١/١٠ ص ٦

آراء

آخر ضحايا "الديمقراطية" الإسرائيلية: اليهودي ومنقذه

رأي القدس

خطت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خطوة إضافية تفضح المزيد من أكاذيب ما يسمى بـ"الديمقراطية" في إسرائيل، وذلك حين كشفت أخيراً عن لائحة تضم ٢٠ منظمة دولية غير حكومية حُظر على ممثليها الدخول إلى الكيان الصهيوني، وكذلك إلى أراضي الضفة الغربية المحتلة. وفي آذار/مارس من العام الماضي صوتت الكنيسة على قرار يفوض وزارة الداخلية بمنع دخول "الرعايا الأجانب الذين يدعون إلى مقاطعة اقتصادية أو ثقافية أو أكاديمية ضد إسرائيل أو المستوطنات على حد سواء"، أي كل من يؤيد حركة المقاطعة الدولية المعروفة باسم BDS.

وكانت هذه الحركة قد تأسست في صيف ٢٠٠٥ بمبادرة من ١٧٠ منظمة فلسطينية غير حكومية، وهدفت إلى حرض الرأي العام العالمي على ممارسة ضغط سياسي واقتصادي وأكاديمي وثقافي ضد سياسات الاحتلال والاستيطان والتمييز التي تعتمدها إسرائيل، سواء في أراضي ١٩٤٨ أو في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتنطلق الحركة من حقيقة أن إسرائيل تحتل أراضي فلسطينية، وتستعمرها، وتمارس التمييز ضد مواطني إسرائيل الفلسطينيين أنفسهم، وتحجب حق العودة عن اللاجئين الفلسطينيين، وتستثمر الأراضي والمنشآت الفلسطينية في مستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي. وسرعان ما أخذت الحركة تحظى بتأييد عشرات المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الهيئات الحقوقية والثقافية والأكاديمية والدينية.

لائحة حظر الدخول الإسرائيلية تضم منظمات من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيرلندا والنرويج والسويد وأمريكا وتشيلي وجنوب أفريقيا. ورغم أنها ظلت طي الكتمان حتى أعلنتها مؤخراً وزارة

الشؤون الإستراتيجية، فقد اتضح أن أجهزة وزارة الداخلية كانت تطبق الحظر بالفعل، وحدث أن مُنع ممثلو هذه المنظمات من الدخول بعد وصولهم إلى المنافذ التي تسيطر عليها السلطات الإسرائيلية. لافت أن في عداد المحظورين، ضحايا هذه "الديمقراطية" الإسرائيلية، ثمة منظمة أمريكية تدعى "الصوت اليهودي من أجل السلام"، تترأسها السيدة ربيكا فلكوميرسون، التي وفدت إلى إسرائيل للمرة الأولى في عمر أربعة شهور، ولها أقارب في حيفا، ومتزوجة من إسرائيلي، وابنتاها تحملان الجنسية الإسرائيلية. ضحية أخرى هي المنظمة العريقة "لجنة دائرة الأصدقاء الأمريكيين"، التي تأسست سنة ١٩٣٨، وكان فرعها المختص باللاجئين قد أنقذ آلاف اليهود من المعتقلات النازية، فاستحقت المنظمة جائزة نوبل للسلام في سنة ١٩٤٧.

وهذا الإجراء التعسفي ضد ٢٠ منظمة عالمية مرموقة ليس دليلاً إضافياً على مقدار الزيف الذي اكتنف خرافة "الواحة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" فقط، بل هو تطور طبيعي لكيان استعماري استيطاني عسكري الركائز، زعم أنه موطن إيواء اليهود من الاضطهاد والعسف والمحرقة، فارتكب الفظائع بحق الشعب الفلسطيني وأرضه وزرعه ومدنه وقراه، وانقلب من ضحية إلى جلاذ. وليس غريباً أن يقترن إجراء الحظر هذا بتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الداعية إلى إزالة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين من الوجود، لأنها "تديم رواية" حق العودة، الذي "يهدف إلى تدمير دولة إسرائيل".

وإذ يبلغ الكيان الصهيوني سن السبعين، فإن قوانين تستهدف اليهودي، وتتكلم بمنظمات أنقذته من أهوال الهولوكوست، ليست أبشع ممارسات الاحتطاط والتخبط والانتحار، فالقادم أعظم.

القدس العربي ١٠/٩/٢٠١٨

خطاب القدس بدلاً من خطاب الكراهية

بلال حسن التل

في البيان الصحفي الذي اعلنت فيه خطتها للعمل الشعبي، للدفاع عن القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، قالت جماعة عمان لحوارات المستقبل "أن ردود الفعل على القرار الأميركي الجائر، أكدت أن جذور الخير وشرارة المقاومة مازالت كامنة في أعماق الغالبية الساحقة من أبناء الأمة وفي مقدمتهم أبناء الأردن وفلسطين من سكان بيت المقدس وكناف بيت المقدس، الذين خرجوا في ثورة غضب عارمة للإعلان عن رفضهم للقرار الجائر، ولتأكيد تمسكهم بعروبة فلسطين وبعاصمتها القدس، وهذه حقيقة راسخة يمكن تعظيمها والبناء عليها، للوصول إلى تحقيق أهداف الأمة بتحرير كامل ترابها، من خلال الإيمان بأن نهوض الأمم يحتاج إلى عمل دؤوب ومتواصل، في مجال إعادة بنائها

الحضاري واستعادة عوامل قوتها المادية والمعنوية، بكل عناصر ومكونات هذه القوة وهو ما تدعو إليه جماعة عمان لحوارات المستقبل".

وقد استعرضت في مقالات سابقة بعض مكونات خطة العمل الدؤوب، الذي اشارت اليه الجماعة لتعظيم الحقائق الايجابية التي كشفت عنها ردة الفعل الشعبية الراضية للقرار الجائر، والادوار التي يستطيع القيام بها الأفراد، في شرح قضية القدس على وجه الخصوص وفلسطين على وجه العموم، ليس لأبناء الأمة فقط، وأن كان ذلك قد صار من الضروريات، بعد ان كشفت تداعيات قرار الرئيس الاميركي دونالد ترمب حجم الجهل باهمية القدس، عند شرائح من المنتسبين لهذه الامة، وبخاصة على مستوى صناع القرار في بعض دول الامة، حتى وصل الامر إلى اننا صرنا نشاهد على بعض وسائل الاعلام الناطقة بالعربية، والممولة عربياً، من يتبنى وجهة النظر الصهيونية في قضية القدس، مما يزيد من العبء الملقى على عاتق اهل الوعي من ابناء الامة في إيقاظ اخوانهم من غفوتهم، وانقاذهم من جهلهم من جهة، ومخاطبة اصدقائهم على المستوى الشخصي من ابناء سائر الشعوب، لكسب تأييدهم ودعمهم لحقنا في ارضنا ومقدساتنا مسلمين ومسيحيين.

وكما قالت خطة العمل التي تقدمت بها جماعة عمان لحوارات المستقبل وشرحت جوانب منها في مقال سابق، فإن ثورة الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي قد وفرت لكل فرد منا فرصة ذهبية لاداء واجبه، في خدمة قضية الامة المركزية، فبدلاً من ان نصرف اوقاتنا في تبادل النكات والتعليقات السمجة، والحديث عن الاطعمة والألبسة، فلنتحدث حديثاً جاداً عن القدس واهميتها وقديستها وفي هذا الاطار يمكن ان نجمع بين العاملين الفردي والجماعي، من خلال تشكيل مجموعات مختلفة على وسائل التواصل الاجتماعي من اجل القدس وفلسطين، يغذيها أعضاؤها بالمعلومات والمواد المفيدة عن القدس وفلسطين ثم يتولى كل عضو من اعضاء هذه المجموعات توزيعها على اصدقائه ومعارفه في شتى أنحاء العالم.

إننا ومن خلال قيامنا بهذا العمل الذي أشرت إليه سالفاً نساهم في تحقيق هدف مهم من الاهداف التي تضمنتها خطة العمل من اجل القدس عندما دعت إلى :

أ- "سد كل المنافذ أمام خطاب الفرقة والفتن الطائفية والمذهبية والجهوية، التي تضعف مناعة الأمة وقوتها وحشد طاقاتها، خاصة وأن خطاب الفرقة والفتنة قد أغرق منطقتنا بسلسلة من الصراعات والحروب الأهلية والإقليمية، وجعل هذه المنطقة من العالم مرتعاً خصباً لجماعات التعصب والإرهاب، وسبب في هدر ثروات أبنائها على الحروب، مثلما فتح الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي في شؤون المنطقة، وشجع إسرائيل على المزيد من عدوانها، مثلما شجع القوى الداعمة للعدوان الإسرائيلي على التمادي في الإنحياز لهذا العدوان.

ب- مراجعة مضامين الخطاب الإعلامي، بكل أدواته المرئية والمسموعة والمقروءة، ووسائل التواصل الاجتماعي، لتنقية مضامين هذا الخطاب من مضامين جلد الذات ومفردات التشكيك والتثبيط والتحريض الطائفي والمذهبي والإقليمي، واستبدال ذلك بمفردات الأمل المقرون بالعمل والإضاءة على الإيجابيات لاستنهاض قدرات الأمة، لأن بقاء مضامين الخطاب الإعلامي على ما هي عليه، من أهم عوامل الشرذمة والانقسام والإحباط الذي يصب في تذويب هوية الأمة.

بالإضافة إلى سد منافذ الفتن فاتنا بهذا العمل نسهم في علاج ظاهرة مرضية خطيرة يعاني منها مجتمعنا هي انتشار خطاب الكراهية، وثقافة السفاهة واغتيال الشخصية، ليحل خطاب القدس محل ذلك كله، وهذه واحدة من بركات القدس سر بركة هذه الأرض.

الراي ١٠/١٠/٢٠١٨ ص ١٤

اخبار بالانجليزية

French ambassador asks: ‘Does the Middle East need a new honest broker?’

By Mina Mohit

French Ambassador to Jordan David Bertolotti addresses the audience on the issue of a new mediator in the Middle East at the Columbia Global Centres in Amman on Sunday (Photo by Mina Mohit)

AMMAN — France is willing to become one of the new honest brokers in the Middle East especially after the wave of condemnation and regional tensions rooted from President Trump’s decision to recognise Jerusalem as the capital of Israel, French Ambassador to Jordan David Bertolotti told the audience in a packed auditorium at the Columbia Global Centres on Sunday during a lecture titled “Does the Middle East need a new honest broker?”.

After President Trump’s decision, “which represents a deep departure from the established American policy on the conflict”, some members in the region say that the United States “can no longer pretend to be an honest broker”, said Bertolotti.

Nevertheless, the French diplomat provided a nuance to his statement and said that despite public opinion, the US is still a “major play” and its role since the 1990s in any negotiations process between the Israelis and the Palestinians “cannot be ignored”.

He added: “Everybody knows that the US can bring to the table very significant contributions whether in terms of security guarantees or economic incentives and succeeding without those would be a challenge.”

Therefore, to introduce France as a qualifying mediator, Bertolotti highlighted some of France’s successes in various mediating roles in the region, such as the nuclear deal in Iran, help during the Gulf Crisis with Qatar and diffusing the crisis after Lebanese Prime Minister Saad Hariri resigned from Riyadh.

The ambassador said that some have asked France to “step in” regarding the Israeli-Palestinian issue to “equalise a two-state solution”.

“France and the European Union have strongly reaffirmed their commitment to a two-state solution: Israel and Palestine, living side by side in peace and security with recognised borders with Jerusalem as capital of both cities,” said Bertolotti, adding that ultimately it will be the Palestinians and the Israelis who will decide on its “final status” through negotiations.

However, many members of the audience raised their hands in favour of a one-state solution.

“We believe in one state!” shouted one woman from the audience, to which the French diplomat responded by saying that “nobody will continue to adamantly insist on the two state solution” if it is not the desired outcome of the Palestinians.

He acknowledged the “tremendous challenges” in both viable options citing the “geography, the borders and security” in the two-state solution, and the unlikeliness — especially with Israel’s current leadership — of “granting full civilian and political rights to the Palestinians in a single state”.

During the Q&A session, a member of the audience stood up with a comment that sparked a passionate round of applause from others in the auditorium.

“I don’t think there will be any honest broker in the Middle East—including France — because we still remember mister Picot [referring to Francois Picot from the 1916 Sykes-Picot agreement where they divided the Arab region into French and English areas of control]. We remember your approval of the Belfour Declaration.”

The French ambassador listened closely to the remarks and said that “Sykes-Picot will not inspire any of our leaders on how to make peace today, maybe it was a very unfortunate choice and maybe it led to catastrophes, but we are not trying to take a time machine and change Sykes-Picot, we are a hundred years from that, we are in [2018]... and although it is precious for a diplomat, or anyone, to know his or her history, that is not what enables you to find solutions for things happening today”.

Finally, Bertolotti noted that if the Israeli/Palestinian conflict “spirals out of control”, especially if the American proposed plan is unaccepted and if violence erupts causing consequences for Europe, it will leave France with “no option” but to get involved.

Jordan Times Jan 08,2018

Israel a step closer to making Jerusalem Jewish-only city

Ramzy Baroud

The Israeli government is planning a series of measures aimed at fully denying Palestinians their legal rights in Jerusalem and precluding any future peace settlement based on sharing the city between Israel and a future Palestinian state.

One of the most aggressive measures to date is a bill that was approved by the Israeli Knesset on Tuesday, January 2.

The bill, which passed with the support of Israel's ruling rightwing and far-right coalition, has several dangerous stipulations.

According to the bill, two-thirds of the Knesset majority is required for Israel to relinquish sovereignty over any part of Jerusalem. International law insists that Israel has no sovereignty over East Jerusalem, illegally occupied and annexed in 1967 and 1980 respectively.

An equally disturbing stipulation in the bill is that it removes two Palestinian neighbourhoods from the municipal jurisdiction of the city.

The two affected neighbourhoods are Kufr Aqab and the Shufat refugee camp.

By doing so, the Israeli government would have achieved another milestone in its demographic war on Palestinians.

It is important to note that the two Palestinian areas are located on the other side of what Israel refers to as the "Separation Wall".

This move confirms the assumption that the wall was built around Palestinian areas that Israel plans to annex in the future.

Now, that the wall construction is at an advanced stage, the process of annexation seems to have begun.

But the latest bill — dubbed by Palestinians as the "race law" for it aims at vacating Jerusalem from Palestinian Arabs and increasing the number of the city's Jewish settlers — is a rewritten version of an earlier bill.

"The Greater Jerusalem Law", which was poised to win a majority vote at the Knesset was only shelved temporarily.

The delayed bill called for expanding the municipal boundaries of Jerusalem to include major illegal Jewish settlements in the West Bank, including Ma'aleh Adumim and the Gush Etzion settlement cluster.

Moreover, it endeavoured to bring 150,000 Jewish settlers into Jerusalem as eligible voters, who would naturally tip the political scene more to the right.

Concurrently, the law would further demote the status of 100,000 Palestinians, who would find themselves in a politically grey area.

That bill was cast aside only weeks before the United States government agreed to move the US embassy from Tel Aviv to Jerusalem.

While many in the international community were focused on what the American move would mean for the future of the region and the so-called peace process, few paid heed to the fact that the US and Israel had something far more consequential in mind.

News agencies at the time reported that Israel agreed to shelf a popular bill "under US pressure". But that "pressure" only aimed at giving President Donald Trump the needed time to formulate his own strategy and make the troubling announcement.

Since then, many Palestinians were killed, hundreds wounded and more detained as Palestinians and their allies around the world displayed outrage by the US decision.

A symbolic but telling vote at the United Nations on December 21 showed that the US and Israel stood alone in their fight to deny Palestinians their rights in their unlawfully occupied city.

Wasting no time, Israeli lawmakers are now pushing forward with designs to further isolate Jerusalem and to empty it from its Palestinian inhabitants.

They understand that the unparalleled US support must be exploited to the maximum, and that any delay on these bills would certainly be missed opportunities.

The nature of the US-Israel coordination is indeed unprecedented. Just as the Knesset voted to approve the bill, the US moved quickly to cap any strong Palestinian reactions.

That job was entrusted to US Ambassador to the UN Nikki Haley, who has gone further than any other US official in her attempt to intimidate, and even bully Palestinians.

Haley declared that the US will cut off US funding of the United Nations Relief and Works Agency (UNRWA) and will only resume funding when the Palestinians agree to return to the negotiations.

UNRWA is the main channel for support for Palestinian refugees. That decision will further tighten the noose on a struggling Palestinian economy and the Palestinian Authority (PA) which relies mostly on international aid to survive.

Haley, of course, understands that no Palestinian leadership can engage politically with Israel and the US when the two countries refuse to accept international law as a frame of reference in the negotiations.

Now, the Palestinian leadership has to choose between its existing humiliation or further humiliation.

But Haley's threat is also aimed at changing the conversation, and taking the focus away from the racist Israeli bill that will surely lead to further annexation in Jerusalem itself and throughout the West Bank.

The US and Israel are now actively invested in a system of political Apartheid in Palestine, and are twisting the arm of the PA to facilitate such a dreadful regime.

PA officials have made many threats so far, including the exclusion of the US from the peace process and changing their demand to a one-state solution.

But there is nothing concrete so far regarding that coveted Palestinian strategy; one that is predicated on a united Palestinian leadership that truly explores new options, allies and future outlook.

It is that lack of vision that compromises the Palestinian position even further, emboldening Israel to push forward with its racist laws and apartheid walls.

Ramzy Baroud is a journalist, author and editor of Palestine Chronicle. His forthcoming book is 'The Last Earth: A Palestinian Story' (Pluto Press, London). Baroud has a PhD in Palestine studies from the University of Exeter and is a non-resident scholar at Orfalea Centre for Global and International Studies, University of California Santa Barbara.

Jordan Times Jan 09,2018

'Fire and Fury' by all means

Hasan Abu Nimah

The story on everyone's lips recently is the one portrayed in "Fire and Fury", Michael Wolff's incendiary book on Donald Trump's presidency. Excerpts from the book have been so widely publicised that I do not see the need to repeat any of it

What is of concern for us in this region, however, is the book's striking revelations about the US president's "ultimate deal". The book sheds light on leaks, circulating for quite a while, revealing the components of Trump's plan to resolve the Palestinian-Israeli conflict.

If what Wolff says is true, then it has transpired that all the leaks were, in fact, authentic. The fate of one of the most intractable disputes in modern history, the Arab-Israeli conflict, was to be settled so hastily, so recklessly, so irresponsibly, so thoughtlessly and so inconsiderately, in accordance with what suited Israel and only Israel's agenda, not even that of the United States. Neither the Palestinians, nor the traditional Arab allies of the US were given any consideration; not even any pretense of regard. Israel's maximal demands were fully adopted by the authors of the "ultimate deal".

From the very beginning, in a New York January 2016 meeting, chief White House strategist Steve Bannon suggested the appointment of far-right controversial neocon and staunch supporter of Israel John Bolton as national security adviser. The argument in favour of this appointment was that he was best for Israel.

During the same meeting, while discussing early administration appointees with Fox News chief Roger Ailes, Bannon announced that on day one, the US embassy would be relocated from Tel Aviv to Jerusalem, affirming that both Sheldon Adelson and Netanyahu were on board with that. Sheldon Adelson is the American Jewish Casino billionaire known to be not only a major supporter of Benjamin Netanyahu, but for his unconditional support for Israel, once described by Newt Gingrich as his "central value".

According to a report on +972 Blog on December 2017, Adelson was a major force behind Trump's decision on Jerusalem, having spent \$35 million to have Trump elected, in addition to five more millions for the Trump January inauguration.

Within that narrow framework of thinking, where top priority was awarded first and foremost to Israel's interests, Bannon, Ailes, Adelson and Kushner, with Trump's blessing of course, unilaterally decided the future of the Middle East, totally unmindful of the fact that their plan was to plunge the region into decades of renewed strife and violent conflict.

The plan was indeed to liquidate the Palestinian question in a manner that negates years of two-state solution parroting. Bannon wants to give the West Bank to Jordan and Gaza to Egypt, or both countries may "sink trying". He did not seem to care about the consequences of such thoughtless and detached reasoning. Neither did he seem to understand which West Bank he was talking about, or if he just meant the truncated shreds left in-between the hundreds of illegally

built Jewish settlements spreading all over the land he wants Jordan to take; and most certainly without East Jerusalem which after annexation by Israel was enlarged to cover more than 12 per cent of the entire area of the West Bank. Bannon's presumption that he can so arrogantly decide for Egypt and Jordan on such a major policy matter, is a blatant display of the disdain he must hold towards two major US allies and key players in the region.

Bannon's conceit and audacity is further illustrated by his dismissive reference to Egypt and Saudi Arabia as being on the brink, scared to death of Persia and, as such, prone to ally with Israel against Iran, and therefore both countries would endorse the destructive terms of the ultimate deal. It is clear that Bannon's actions are also a reflection of both deep ignorance as well as sheer recklessness.

The blind supporters of Israeli aggression and lawlessness seem to miserably and constantly fail to comprehend that Israel's only chance for living in peace and security within the environment surrounding it, is by recognising, rather than totally ignoring the rights of the Palestinians and the other Arab neighbours whose lands remain under Israeli occupation for several decades. Israel's long-term interests can be better served by responsible and honest advice such as an immediate end to the occupation, the withdrawal of all settlers from the little land left for the Palestinians to establish their state upon, the recognition of justice for the Palestinians and the abandoning of the inhuman and arrogant condescending approach that has been exercised by Israel's occupation practices towards the Palestinians; actually since Israel was created.

By exposing all the elements of the conspiracy against Palestinian rights, sadly with some Arab complicity, Wolff's "Fire and Fury" may help limit the danger. The facts have now been fully divulged and exposed. Double talk of pretending to support Palestinian rights publicly while opportunistically and clandestinely conspiring to annihilate them in Israel's favour will now be harder to maintain. Any party that may have promised to go along with Trump's decision to recognise Jerusalem as the eternal capital of Israel while the Palestinians could find the alternative in Abu Dis or Ramallah, will now find it difficult to proceed with such a dubious undertaking.

It is so depressingly shameful that super power politics, in handling world peace; security; people's rights and destinations; international law; UN functions; and even moral principles and basic human values are run by a small bunch of ideological extremist racist adventurers in pursuit of money and personal gains. How is it possible that a country with the political weight of the US, a permanent Security Council member and a very important world power, would use its vast influence to violate international law and to contradict Security Council resolutions which it had initially voted for as in the case of Trump's decision with respect to Jerusalem. This is a very dangerous double-edged precedent that may undermine the entire UN system. This is not the first conspiracy that is destined to fail. Conspirators may isolate themselves in the dark and hatch plans but the Palestinians who have managed to maintain their struggle for so long despite severe hardships, mounting obstacles and massive sacrifice, remain ready to fight for their legitimate rights and defeat relentless intrigue.

Jordan Times Jan 09,2018

